

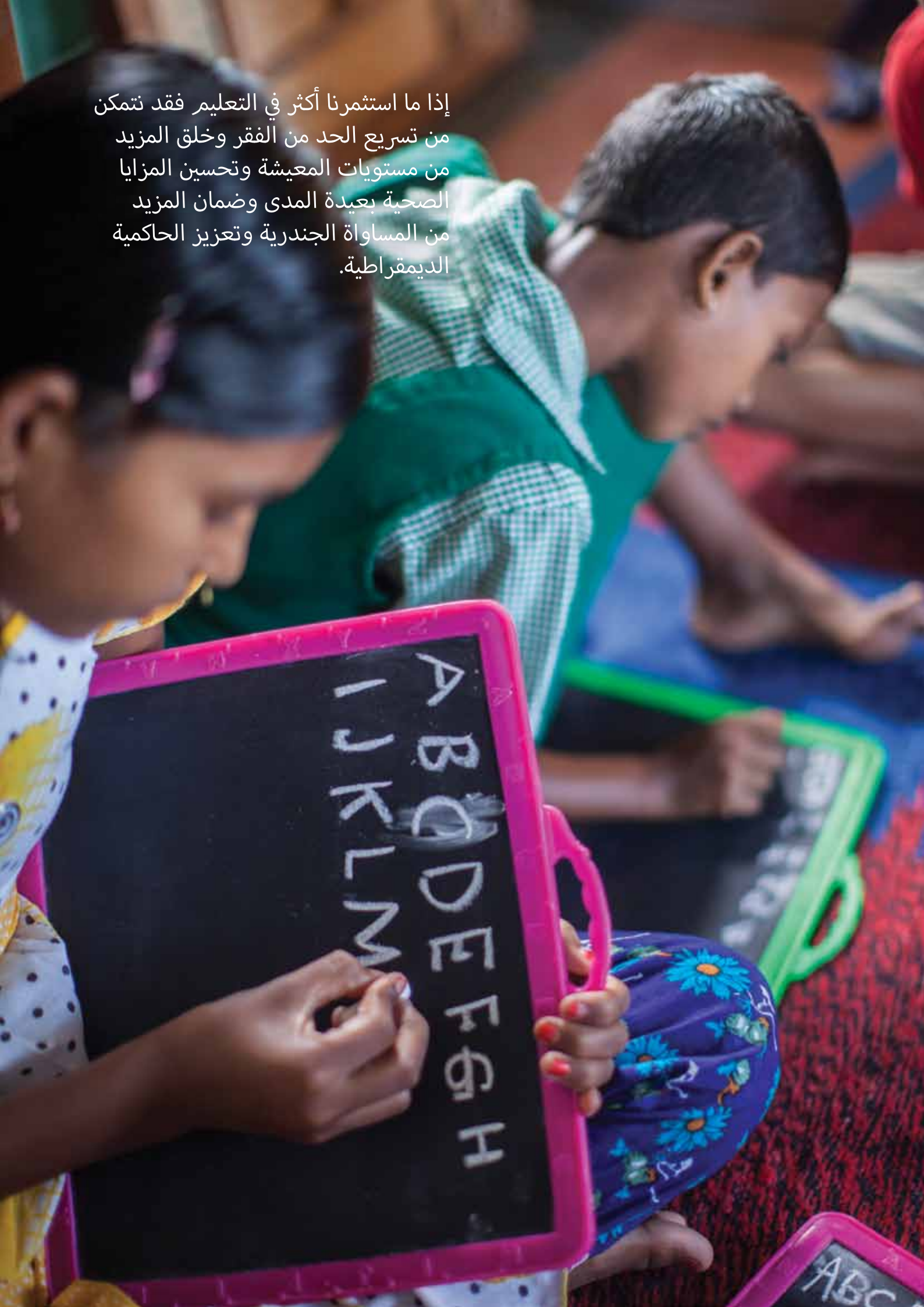
تمويل المستقبل:
خطة عمل لتمويل
الشراكة العالمية
للتعليم

GLOBAL CAMPAIGN FOR
EDUCATION

fund-the-future.org

**FUND THE
FUTURE**
EDUCATION RIGHTS NOW

إذا ما استثمرنا أكثر في التعليم فقد نتمكن
من تسريع الحد من الفقر وخلق المزيد
من مستويات المعيشة وتحسين المزايا
الصحية بعيدة المدى وضمان المزيد
من المساواة الجندرية وتعزيز الحاكمية
الديمقراطية.



تمويل المستقبل

ضمان أن تمتلك "الشراكة العالمية للتعليم" - الشراكة المتعددة الأطراف الوحيدة المكرسة لإلحاق جميع الأطفال بالمدارس للحصول على تعليم نوعي وجيد - التمويل الكافي لعام 2015 - 2018 كأمر حيوي لعكس اتجاه فجوة التمويل العالمي للتعليم.

التعليم أساس التقدم والازدهار

إذا ما استثمر قادة العالم أكثر في مجال التعليم، عندها يمكنهم الإسهام في الحد من الفقر، وإيجاد سبل العيش الأكثر استدامة، وتحسين الفوائد الصحية على المدى الطويل وضمان تحقيق مساواة أكبر بين الجنسين، وتعزيز الحكم الديمقراطي. وبعبارة أخرى، يمكن للاستثمار في التعليم الآن الإسهام في تمويل مستقبل أفضل غدا.

الفجوة الكبيرة والتقصير في تمويل التعليم أمست عضالا

وعلى الرغم من هذا، هناك نقص كبير في تمويل التعليم، مما يؤدي إلى حدوث أزمة تعليم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتخفق الجهات المانحة على وجه الخصوص في الإيفاء بالتزاماتها لدعم التعليم الأساسي في البلدان ذات الدخل الأدنى.

فرصة ذهبية لعكس اتجاهات أزمة تمويل التعليم

وهذا العام، هناك فرصة فريدة لعكس هذه الاتجاهات خلال مؤتمر التعهد بالتجديد للشراكة العالمية للتعليم .

وتعمل الحملة العالمية للتعليم، وهي حركة عالمية تتألف من منظمات المجتمع المدني والتي تشمل عضويتها المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن تحالفات وطنية في نحو 100 دولة، مع شبكات المجتمع المدني الأخرى لوضع رؤية للعمل خلال جولة التجديد للشراكة العالمية من أجل التعليم حيث ندعو معا، جميع الشركاء لاتخاذ إجراءات ملموسة لضمان توفير الأموال اللازمة لجولة التجديد للشراكة العالمية من أجل التعليم 2015-2018.

ولتحقيق ذلك، كحد أدنى، فإننا ندعو إلى تقديم تعهدات محددة خلال مؤتمر التعهد بالتجديد للشراكة العالمية للتعليم في حزيران/يونيو 2014 من الجهات المانحة والبلدان النامية، بما في ذلك:

- **على الجهات المانحة التعهد** بتقديم ما مجموعه 4 مليارات دولار أمريكي للشراكة العالمية للتعليم بين عامي 2015 و2018. كما يجب عليهم زيادة المساعدات الإنسانية في التعليم، والبناء على الالتزامات التي قطعت في عام 2012 و2013 وضمان تخصيص 4% على الأقل من المساعدات الإنسانية الشاملة للتعليم.
- **على البلدان النامية** زيادة تمويلها للتعليم بتعهدات ملموسة ومحددة زمنيا. وعلى تلك البلدان التي لم تصل بعد إلى هدف إنفاق 20% من الميزانيات الوطنية على التعليم، وتخصيص نصفها للتعليم الأساسي، أن تحدد خطط للقيام بذلك كجزء من تجديد التزاماتها.

"تمويل المستقبل: خطة عمل لتمويل الشراكة العالمية للتعليم" بحيث يتم تحديد كيفية استمرار الأزمة في تمويل التعليم وتأصلها في حرمان الأطفال ومجتمعاتهم من الفرصة، ودور الشراكة العالمية للتعليم الهام في دعم الوصول وتحسين التعليم، ودعوة الجهات المانحة والبلدان النامية والقطاع الخاص للتعهد بتقديم بدعم تجديد الشراكة العالمية للتعليم هذا العام وبذل جهود أوسع نطاقا لزيادة تمويل وفرص التعليم.

صورة الغلاف: سوادا، 13 عاما، لم تتمكن من الحصول على التعليم، ولكنها التحقت ضمن صفوف استدرابية للاجئين الصومالين. فيدون زيادات كبيرة في تمويل تعليم الأطفال مثل سوادا لن يتمكنوا من الوصول للتعليم النوعي الذي يحتاجونه للتقدم في الحياة © جوناثان هيامز / مؤسسة إنقاذ الطفل

الصورة المقابلة: يتعلم الأطفال الحروف الهجائية في المدرسة في ولاية البنغال الغربية في الهند، ولكن هناك 57 مليون طفل ممن هم خارج المدرسة و250 مليون طفل لا تكتون المهارات الأساسية في القراءة أو الكتابة أو الحساب. © سوزان لي / مؤسسة إنقاذ الطفل

عبر العالم النامي، هناك 57 مليون طفل لا يزالون خارج المدرسة الابتدائية وما يقدر 130 مليون طفل ممن هم في المدارس يخفقون في اكتساب مهارات القراءة الأساسية والمهارات الحسائية أثناء وجودهم في المدرسة، بينما تسرب 120 مليون طفل آخر من المدارس خلال ثلاث سنوات من بدء المرحلة الدراسية.



التعليم: حق أساسي غير محقق

لكل شخص الحق في الحصول على التعليم النوعي والجيد. وحتى الآن، وعلى امتداد العالم النامي، هناك 57 مليون طفل ما زالوا خارج المدارس الابتدائية، وما يزيد عن 69 مليون نسمة ممن هم خارج المدرسة الإعدادية، كما أن نوعية التعليم الذي يحصلون عليه تكون وفي كثير من الأحيان رديئة الى درجة كارثية.

المحرز في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في ضمان أن التحاق كل طفل بالمدرسة الابتدائية.

وفي الوقت نفسه، انخفضت المساعدات المقدمة للتعليم الإعدادي بنسبة 11% إلى 2.2 مليار دولار أمريكي بين عامي 2004 و2010.⁶ كما خفضت المؤسسات المتعددة الأطراف حصتها من المساعدات المقدمة للتعليم الأساسي من 62% في عام 2000، إلى 51% في عام 2011.⁷ كما أن المساعدات الإنسانية المقدمة للتعليم منخفضة بصورة مزمنة. ففي عام 2012، شكل التعليم ما نسبته 1.4% فقط من المساعدات الإنسانية حيث انخفض من 2.4% في عام 2011، وترك 13 مليون شخص من المتضررين من الأزمات الإنسانية دون تعليم.⁸

وعلى الصعيد العالمي، تؤدي هذه الاتجاهات إلى نقص هائل. ويقدر تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع فجوة التمويل بـ 26 مليار دولار سنويا للتعليم الأساسي، أو 38 مليار دولار أمريكي إذا تم تضمين التعليم الإعدادي، وتتنامى هذه الفجوة التمويلية خلال السنوات الأخيرة، حيث قام المانحون بتخفيض الميزانيات.⁹ وفي حين تعجز الشراكة العالمية للتعليم وحدها عن ملء هذه الفجوات في تمويل التعليم، يوفر مؤتمر التجديد لمواردها للمجتمع الدولي لحظة حاسمة للعمل معا وتقديم تعهدات مالية جديدة لدعم التعليم الأساسي في البلدان ذات الدخل المنخفض بين عامي 2015 و2018.

التعليم: إنقاذ الأرواح، بناء الدول

إذا حصلت جميع النساء على التعليم الابتدائي، تنخفض حالات زواج الأطفال ومعدلات وفيات الأطفال بنسبة السدس، كما وتنخفض حالات وفيات الأمومة بمقدار الثلثين.¹⁰ فكل سنة مدرسية إضافية من التعليم يمكن أن تزيد من عائدات الفرد بنسبة 10%.¹¹ وتشير التقديرات أيضا إلى أنه إذا تمتع جميع الأطفال بالمساواة في الحصول على التعليم، فمن شأن نصيب الفرد من الدخل أن يزيد بنسبة 23% على مدى 40 عاما.¹² وبالتالي، وهكذا، تزايدت، وأكثر من أي وقت مضى، أهمية توفير التعليم الجيد للجميع كفرصة استثمارية عظيمة على المدى الطويل بالنسبة للحكومات لتحقيق الازدهار الفردي والوطني بأنظمة إنتاج تقودها وتسودها المعرفة بصورة متزايدة، والتي تعتمد على القوى العاملة المتعلمة.

وتشير التقديرات إلى أن المكاسب الاقتصادية المتأتية من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي تتجاوز بكثير الزيادة المطلوبة في الإنفاق العام لتحقيق ذلك. فقد وجدت الأبحاث الحديثة إلى تزايد الخسائر الاقتصادية الوطنية، ارتباطا بتزايد نسب وأعداد المتسربين من المدارس: ففي غامبيا، على سبيل المثال، يتم خسارة ما يقدر بـ 10% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا بسبب تسرب الأطفال خارج المدرسة. وفي مالي ونيجيريا تتجاوز الخسائر المتوقعة بسبب ارتفاع نسب التسرب من المدرسة ما معدلة سنتين من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعموما، تفوق خسائر الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي الناجمة عن عدم تعليم الأطفال وبكثير الاستثمارات اللازمة لتوفير التعليم الابتدائي للجميع.¹³

الأزمة العالمية في جودة التعليم

يخفق ما يقدر بنحو 130 مليون طفل في المدارس في اكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، في حين يتسرب نحو 120 مليون من المدارس في غضون ثلاث سنوات. وتتفاقم أزمة سوء نوعية التعليم بسبب الحاجة الملحة إلى 1.6 مليون معلم إضافي. فالملايين من المعلمين لا يمتلكون التدريب اللازم، أو مؤهلات أو الدعم المطلوب لضمان التدريس الفعال. كما أن غياب الفرص التعليمية النوعية تركت 774 مليون شخص بالغ- ما يقرب من ثلثهم من النساء- غير قادرين على القراءة أو الكتابة.¹

الأزمات الإنسانية تسلب الأطفال والمجتمعات من فرص الحصول على التعليم

تسهم الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية في حرمان أجيال كاملة من الحصول على التعليم، وترك فجوات واسعة في تعليم ملايين الأطفال وسلبهم من مثل هذه الفرص وزيادة تعرضهم للعنف والإساءة والاستغلال.

تهديد خطير للتنمية والحد من الفقر

يعد استمرار الأزمة في الوصول إلى التعليم النوعي والجيد إليها ونوعية، كارثة بالنسبة للملايين من أفقر أطفال العالم، والشباب والبالغين والعائلات. فالتعليم هو حق تكميلي، ذا قدرة على الحد من الفقر ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا. والتعليم النوعي والجيد يعزز من كل مرحلة من مراحل الرحلة والسعي نحو حياة أفضل، وخاصة بالنسبة للفقراء والأكثر ضعفا. فهو يسهم في الحد من وفيات الأمهات والأطفال، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان ومعالجة الفقر المزمن، ورفع مستويات المعيشة وبناء الازدهار على المدى الطويل، وتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ويؤدي إلى اقتصادات وطنية أكثر استدامة وإنصافا.²

فشل التمويل

تعد عدم كفاية التمويل واحدة من العقبات الرئيسية لضمان تحقيق التعليم للجميع. ففي عام 2000، تعهد المجتمع العالمي بضمان عدم فشل أية دولة أخذت على عاتقها وبجدية تحقيق التعليم للجميع بسبب نقص الموارد.³

ولم يتم تحقيق هذا الوعد، لا بل أنه يواجه خطر الانحراف، بسبب تزايد قيام المزيد من الجهات المانحة بخفض المساعدات التي تقدمها للتعليم. والأمر الأكثر إثارة للقلق، هو أن المعونة المقدمة للتعليم "الأساسي" في البلدان ذات الدخل المنخفض- والمتدنية للغاية أصلا- أخذت بالانخفاض بصورة متسارعة مقارنة مع المجالات الأخرى.⁴ فبين عامي 2010 و2011، انخفضت المساعدات المقدمة للتعليم الأساسي بنسبة 6%، من 6.2 مليار دولار أمريكي إلى 5.8 مليار دولار أمريكي، أي أكثر بكثير من نسبة الـ 3% من إجمالي المساعدات خلال الفترة نفسها. وعلاوة على ذلك، يتم إنفاق جزء ضئيل من هذه المساعدات (1.9 مليار دولار) في البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث كانت البلدان الأفقر الأكثر تضررا من هذه التخفيضات. وفي المجموع، كان بمقدور التخفيضات التي أجريت على مدى الفترة 2010-2011 في البلدان ذات الدخل الأدنى إرسال أكثر من 1.1 مليون طفل إلى المدرسة.⁵ وقد حذرت اليونيسكو أن هذه التخفيضات من شأنها تقويض التقدم

ستتعرض جهودنا الجماعية لمواصلة تحسين
قدرة الشراكة العالمية للتعليم على تحقيق
الرؤية والولاية للخطر لعدم كفاية التمويل
خلال فترة التشغيل القادم.



الشراكة العالمية للتعليم: جزء حيوي من استجابتنا الجماعية لأزمة التعليم

أنشئت عام 2002 كمبادرة المسار السريع للتعليم للجميع EFA - FTIK حيث تلعب الشراكة العالمية للتعليم دورا فريدا وحاسما في القطاعين التعليمي والتنموي.

Sufficient funding necessary to sustain reform

وعلى الرغم من هذه النتائج، وإجراء عدد من الإصلاحات التي كانت موضع ترحيب على مدى السنوات الأخيرة، ما زال الكثير يتعين القيام به لمواصلة تحسين قدرة الشراكة العالمية للتعليم على تحقيق رؤيتها وولايتها (انظر المربع 1).¹⁶ وكجزء من هذا الأمر، تبرز الأهمية القصوى للتمويل الكافي لضمان مواصلة عملها لتمويل خطط تعليم وطنية ذات مصداقية، من أجل تغيير حياة الملايين من الأطفال من خلال التعليم.

أعظم من مجموع أجزئتنا

وتشجيع اتباع النهج الشامل، وجمع حكومات البلدان النامية مع حكومات البلدان المانحة والمجتمع المدني ونقابات المعلمين والقطاع الخاص، لتجميع الموارد والمعرفة لدعم التعليم على الصعيدين العالمي والوطني. ومن خلال هذا النهج، حققت الدعم المنسق والاستراتيجي لخطط تعليم وطنية لتوفير تعليم أساسي جيد لكل طفل.

شراكة فريدة ونادرة

كما تعد الشراكة العالمية للتعليم الآلية التمويل العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة المخصصة لتمويل النظم التعليمية، مع التركيز على دعم البلدان ذات الدخل المنخفض لزيادة التعليم الأساسي الجيد للجميع.¹⁴ وتقديرا للدور الهام الذي لعبته الشراكة العالمية للتعليم في تعزيز الشراكة الدولية، أوصى الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة في تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول الأجندة التنموية لما بعد - 2015 خلال شهر ايار/مايو 2013، بالشراكة العالمية للتعليم كمثال على شراكة مالية فعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين- وكمثال على التعاون المطلوب لتقديم رؤية تنموية طموحة لما بعد - 2015. وعلاوة على ذلك، تضع استراتيجية الشراكة العالمية للتعليم الأولوية للأطفال الأكثر تهميشا، بمن فيهم الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والذين يعيشون في البلدان المتضررة من الصراعات، وضمان قدر أكبر من المساواة في التعليم.

قائمة متنامية من الانجازات

ومنذ عام 2002، خصصت الشراكة العالمية للتعليم ما يقرب من 3.7 مليار دولار أمريكي لدعم الخطط التعليمية في 52 بلدا. ووفقا لحسابات الشراكة العالمية للتعليم ساعد هذا الأمر في إلحاق الحصول ما يقرب من 22 مليون طفل بالمدرسة. وزادت معدلات معرفة القراءة والكتابة للشباب من 77% في عام 2000 إلى 81% بحلول نهاية عام 2010 في بلدان الشراكة العالمية للتعليم. ونحو 72% من الفتيات يستكملن الدراسة الآن في المدارس الابتدائية، مقارنة ب 55% في عام 2002. وأخيرا، ساهمت الشراكة العالمية للتعليم في تحسين نوعية وجودة التعليم من خلال تمويل تدريب حوالي 300000 معلم.¹⁵

من مبادرة المسار السريع للشراكة العالمية للتعليم: رحلة مستمرة لتحسين الشراكة

قبل اثني عشر عاما، اجتمعت الجهات المانحة معا في أمستردام لإطلاق مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع (EFA - FTI) بهدف تنسيق جهودها لدعم حكومات البلدان النامية التي لديها خطط ذات مصداقية لتحقيق التعليم للجميع. وكان من المأمول وعلى نطاق واسع أن تشكل مبادرة المسار السريع حافزا لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع. وقد لعبت الشراكة العالمية للتعليم ولا تزال تلعب دورا حيويا في تحقيق هذه الطموحات، على الرغم من الحاجة للعمل لضمان فعاليتها لتلبية مهمتها. وهذا يتطلب المشاركة المستمرة لضمان أن تعمل الشراكة بأقصى فعالية ممكنة من جميع الشركاء، بما في ذلك الجهات المانحة والبلدان النامية والقطاع الخاص والمؤسسات. ويتطلب أيضا مشاركة ذات مغزى من المجتمع المدني على جميع مستويات العملية.

وقبل عامين فقط، تم تغيير اسم مبادرة المسار السريع إلى الشراكة العالمية للتعليم وخضعت لإصلاحات هامة لتحسين جهودها لجعلها لاعبا دوليا أكثر فعالية. وقد رحب المجتمع المدني بالعديد من الإصلاحات في مجال الحكم والقيادة وضمان الملكية الوطنية. وكجزء من عملية الإصلاح الجارية، يجري العمل لزيادة صقل نموذج تمويل الشراكة العالمية للتعليم لخلق شعور أكثر وضوحا للقيمة المضافة للشراكة العالمية للتعليم لسياسة التعليم والتمويل والتنفيذ على الصعيد الوطني.

هذه السنة سنحت للمجتمع العالمي فرصة هامة لعكس الاتجاهات العامة في تمويل التعليم الأساسي، وتلبية الطلب على تمويل التعليم في البلدان الأكثر فقراً في العالم.



عالم من الفرص

بوجود فجوة التمويل الحالية (مع الأخذ بعين الاعتبار التمويلات المحلية وتمويل الجهات المانحة) للتعليم الابتدائي والإعدادي في بلدان الشراكة العالمية للتعليم والذي يصل وبصورة مذهلة إلى 25 مليار دولار، يتضح ضرورة أن تحقق جولة التجديد الحالية للشراكة العالمية للتعليم التزامات مالية جديدة كبيرة.¹⁷

وقد قدرت الشراكة العالمية للتعليم الحاجة إلى ما لا يقل عن 3 مليار دولار أمريكي من المجتمع الدولي خلال فترة تجديد الموارد 2015-2018، لمجرد الحفاظ على الوضع الراهن (أي للحفاظ على مستويات التمويل القائمة، والتي هي تحت الطلب القائم من قبل البلدان النامية). وبالنظر إلى الطلب المتزايد من قبل البلدان النامية، فمن الواضح أهمية وضع هدف أعلى لتلبية الاحتياجات المستقبلية- أي إشراك المانحين لرفع مستويات تمويلهم فوق مستويات "الأعمال المعتادة". تقدر الشراكة العالمية للتعليم أن رفع التمويل عن المستويات الحالية إلى مستويات "طموحة" أكثر يمكن أن يدعم ارتفاع الالتحاق بنسبة 92% بحلول عام 2018. وهذا يعني حصول 17 مليون طفل على فرصة التعليم الأساسي النوعي والجيد.¹⁸

ونظرا للطلب الحالي وفجوات التمويل الموجودة من قبل، قدرت الحملة العالمية للتعليم أن على الجهات المانحة تحقيق الالتزام الجماعي من التمويل بقيمة ما لا يقل عن 4 مليارات دولار أمريكي على مدى 4 سنوات.¹⁹ أي مليار دولار أمريكي دولار سنويا، وأقل بكثير من مجمل الفجوات المالية. ودون ذلك، لن يتمكن الملايين من الأطفال من رؤية ما بداخل الفصول، أو قد يتسربون حتى قبل تعلم الأساسيات.

وبالإضافة إلى ذلك، على الجهات المانحة أن تستخدم مؤتمر التجديد للشراكة العالمية للتعليم لإعادة تأكيد التزامها لتمويل التعليم في حالات الطوارئ عن طريق ضمان أن يتم تمويل احتياجات التعليم على نحو كاف في كل استجابة إنسانية، وزيادة مخصصات الميزانية الإنسانية للتعليم إلى 4% على الأقل بشكل عام.²⁰

لدى المجتمع الدولي هذا العام فرصة حاسمة لعكس الاتجاهات العامة في تمويل التعليم الأساسي، وإعادة تأكيد الالتزامات لتمويل الخطط في بلدان الشراكة العالمية للتعليم .

وبتاريخ 26 حزيران/يونيو 2014، ستجتمع حكومات البلدان النامية والحكومات المانحة والمجتمع المدني ونقابات المعلمين والمؤسسات والقطاع الخاص في مؤتمر التجديد للشراكة العالمية للتعليم في بروكسل، والذي سيشكل لحظة فريدة للمجتمع العالمي لإعادة تأكيد التزاماته الجماعية نحو التعليم، والتأكيد علنا على التعهدات بتمويل الشراكة العالمية للعمل في التعليم بين عامي 2015 و2018 وهذا يترتب عليه التزامات جديدة كبيرة من جميع الجهات، بوجود فجوات كبيرة في تلبية احتياجات التمويل الخارجي لخطط بلدان الشراكة العالمية للتعليم وعلى الجهات المانحة خاصة رفع تعهداتها بتقديم تمويلات جديدة وكبيرة.

ما يجب على الجهات المانحة القيام به لدعم التجديد؟

أخفقت الجهات المانحة حاليا في الالتزام بتقديم التمويلات الكافية للشراكة العالمية للتعليم . فطلب البلدان النامية للتمويل الخارجي لدعم خططها يفوق بكثير المعروف من التمويل من المجتمع الدولي لدعم الشراكة العالمية للتعليم . ففي عام 2013، تلقت الشراكة العالمية للتعليم طلبات مقدمة من البلدان النامية بقيمة ما يقرب من 1.2 مليار دولار أمريكي، وتقدر الشراكة العالمية للتعليم حاليا بأنه سيكون هناك فجوة بقيمة 585 مليون دولار أمريكي بين طلبات التمويل المعتمدة بالفعل ومساهمات الجهات المانحة بنهاية عام 2014، عند نهاية الجولة الحالية لتجديد الموارد. ولذلك فمن الواضح أن الشراكة العالمية للتعليم تواجه طلبا أعلى من أي وقت مضى. وعلى خلفية التراجع الكبير في مستويات المعونة للتعليم الأساسي، وعدم وجود الأموال اللازمة لدعم خطط التعليم في بلدان الشراكة العالمية للتعليم، فمن الأهمية بمكان دعم الشراكة العالمية للتعليم للمساعدة في عكس هذه الاتجاهات، والاستمرار في تقديم الدعم طويلة الأمد والذي يمكن التنبؤ به لاستراتيجيات البلدان. وهذا يتطلب ضخ تمويلات جديدة خلال مؤتمر التجديد، والتي، بدورها، تتطلب التغيير في مستويات التزام المانحين الحالية.

هذه السنة سنحت للمجتمع العالمي فرصة هامة لعكس الاتجاهات العامة في تمويل التعليم الأساسي، وتلبية الطلب على تمويل التعليم في البلدان الأكثر فقراً في العالم.



ما يجب على البلدان النامية القيام به لدعم التجديد؟

على البلدان النامية الشركاء في الشراكة العالمية للتعليم تقديم التزامات ثابتة في جولة التجديد 2015-2018. وتدعو الحملة العالمية للتعليم للبلدان النامية إلى تقديم تعهدات ملموسة ومحددة زمنياً لزيادة الإنفاق المحلي على التعليم. وعليها أن تلي المعيار الدولي من إنفاق ما مجموعه 20% من مخصصات الميزانية على التعليم، وتخصيص نصفها على الأقل للتعليم الأساسي وتخصيص نسبة مئوية أعلى من ذلك بكثير عند الضرورة (أي حيث لا تزال هناك فجوات كبيرة في النوعية والوصول).

وعلى هذا الصعيد، فإن النبأ السار هو أن معظم الدول تتجه في الاتجاه الصحيح. فقد قدمت زيادات قوية في ميزانيات التعليم المحلية على مدى السنوات العشر الماضية. ففي شبه الصحراء الأفريقية، على سبيل المثال، ارتفع الإنفاق الحقيقي على التعليم بنسبة 6% سنوياً منذ عام 2000. ولكن حتى مع هذه الزيادات الكبيرة في ميزانيات التعليم على مدى السنوات العشر الماضية، غلا أنها لم تواكب طلبات تمويل للتعليم العام. فمع التحاق المزيد من الأطفال بالمدارس، جرى فضفضة الميزانيات المحدودة أصلاً، مما أدى إلى تدني جودة التعليم. ولذا، فمن الأهمية بمكان أن تواصل حكومات البلدان النامية زيادة التمويل، وأن تلعب الشراكة العالمية للتعليم دوراً في التشجيع على هذا النهج. وحتى الآن، يبدو أن هذا النهج قد أتى أوكله: زاد شركاء الشراكة العالمية للتعليم من البلدان النامية من الإنفاق العام على التعليم من 15.5% في عام 2000 إلى 18.2% في عام 2011. وهذا يعني أن بلدان الشراكة العالمية للتعليم قريبة جداً من هدف إنفاق 20% على الأقل من جميع الميزانيات على التعليم. ولكن ضمان جودة التعليم للجميع ستطلب تلبية، لا بل، تجاوز هذه الأهداف المالية: على الشراكة العالمية للتعليم العمل كمحفز لهذا الغرض. ولذا فمن الأهمية بمكان، وكجزء من عملية التجديد، أن يلتزم جميع شركاء الشراكة العالمية للتعليم من البلدان النامية بخطط محددة زمنياً لزيادة مخصصات التمويل للتعليم. وأن يلتزموا بالعمل على تحقيق ذلك من خلال إيجاد مصادر جديدة للتمويل المحلي، على سبيل المثال عن طريق تحديد سبل زيادة القواعد الضريبية المحلية أو تعظيم الاستفادة من عائدات الصناعات الاستخراجية لصالح التعليم.²¹

مؤتمر التجديد للشراكة العالمية للتعليم: هل سيبدأ القطاع الخاص بالمساعدة في تمويل المستقبل؟

في ظل هذه الأوقات الاقتصادية الصعبة، تبرز أهمية تحديد مجالات جديدة للتمويل وأن تبني الجهات الفاعلة الأخرى لزيادة تفاعلها ودورها في الشراكة العالمية. واحد المصادر المحتملة لتحقيق التزامات مالية جديدة هي المساهمات المالية الأكبر في التعليم العام من قبل القطاع الخاص. واحد أبرز الطرق لزيادة التمويل هي قيام الشركات متعددة الجنسيات بدفع نصيبها العادل من الضرائب في البلدان النامية. وحالياً تحجم الكثير من الشركات الكبرى عن دفع الضرائب المستحقة عليها للبلدان النامية، أي ترك المليارات من قيمة الضريبة غير المسددة والتي يمكن استثمارها في التنمية الوطنية، من خلال بناء المدارس أو تدريب ودفع رواتب المعلمين. وفي المجمع، تشير التقديرات إلى أن كلفة التهرب الضريبي في البلدان النامية تصل إلى 160 مليار دولار سنوياً.²² ففي زامبيا، على سبيل المثال، تصل قيمة التهرب الضريبي للشركات إلى أكثر من ضعف الميزانية الإجمالية السنوية للتعليم.²³

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقطاع الخاص أيضاً تقديم التزامات ثابتة لإضافة مساهمات مالية للشراكة العالمية للتعليم. فالشراكة العالمية للتعليم توفر وسيلة سهلة المنال وفعالة للقطاع الخاص لدعم التعليم الأساسي في البلدان ذات الدخل المنخفض من خلال برنامج مساعدات ذا جودة عالية. وحتى الآن، لم يقدم القطاع الخاص أية مساهمة مالية، ينفق القطاع الخاص نسبة ضئيلة جداً لدعم التعليم الأساسي في البلدان ذات الدخل المنخفض. وتقدر اليونسكو أن المؤسسات والشركات في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، تنفق 135 مليون دولار فقط على التعليم الأساسي - وهو مبلغ تأفه من المال.²⁴ فتوجيه التمويل من خلال الشراكة العالمية للتعليم يعد ضماناً لتوجيه الأموال لدعم الخطط القطرية مباشرة.

نظراً للدور المحوري الذي يلعبه التعليم في التنمية، ليس هذا الوقت مناسباً ليخجل المانحون وغيرهم من تقديم التزامات مالية كبيرة لدعم التعليم في السنوات القادمة.



دعوة إلى العمل لجميع الشركاء لتمويل المستقبل

للجوانب الحالية في تمويل الشراكة العالمية للتعليم تأثير مباشر ومدمر للحياة، من حيث حرمان الملايين من الفتيات والفتيان من التعليم الجيد، وهذا لا يمكن أن يستمر في جولة التجديد 2018-2015. فقد حان الوقت لتمويل المستقبل. ونظرا للدور الحيوي والمركزي الذي يلعبه التعليم في التنمية، ومع ما بقي من الكثير من العمل الذي لا يتعين القيام به لتحقيق التعليم للجميع، هذا ليس وقت الجهات المانحة وغيرها لتراجع عن تقديم التزامات جريئة لدعم التعليم في السنوات المقبلة.

يدعو أعضاء الحملة العالمية للتعليم، وحلفائنا من المجتمع المدني، جميع شركاء الشراكة العالمية للتعليم لاغتنام فرصة مؤتمر الشراكة العالمية للتعليم في حزيران/يونيو 2014 لمعالجة الأزمة في تمويل التعليم، وتقديم تعهدات والتزامات ملموسة. وعلى وجه الخصوص، ندعو الجهات المانحة لتقديم التزامات مالية طموحة في المؤتمر.

ندعو البنك الدولي إلى:

- الوفاء بتعهدده لعام 2010 بتقديم دعم إضافي من المؤسسة الدولية للتنمية للتعليم الأساسي في البلدان الأكثر حاجة من خلال تخصيص 1.8 مليار دولار سنويا للتعليم الأساسي من الآن وحتى عام 2015، والمحافظة عليه أبعد من ذلك الحين.

ندعو الاتحاد الأوروبي إلى:

- ضمان أن يخصص إطار التمويل المتعدد السنوات القادم للاتحاد الأوروبي 20% على الأقل من مساعدات التنمية للصحة والتعليم.
- بحلول نهاية الانتخابات الأوروبية في أيار/مايو عام 2014، على الدول الـ 11 العضو في الاتحاد الأوروبي والتي وافقت، حسب إجراءات التعاون المعزز لتنفيذ عملية الضرائب المالية (FTT) التوصل إلى حل وسط يحدد صراحة تخصيص 50% على الأقل من الإيرادات المتوقعة لتمويل التنمية والمناخ. ويجب تخصيص حصة من هذه النسبة للشراكة العالمية للتعليم لضمان التعليم الأساسي في البلدان الأكثر فقرا في العالم.

ندعو الأمم المتحدة إلى:

- الحفاظ على رؤية التعليم للجميع وضمان تضمين الالتزامات بتمويل أهداف التعليم في إطار ما بعد 2015. وأن يؤكد هذا الهدف على الوعد الملموس لضمان عدم إخفاق أي بلد ومنعه من تحقيق أهداف التعليم المتفق عليها عالميا على المستوى الوطني بسبب عدم وجود التمويل الكافي.

ندعو الجهات المانحة الجديدة والناشئة إلى:

- إعطاء الأولوية وعلى وجه السرعة لتوفير المعونة الثنائية أو متعددة الأطراف التي يمكن التنبؤ بها للتعليم الأساسي.
- توجيه الدعم المتعدد الأطراف من خلال الشراكة العالمية للتعليم وضمان أن يتم موازنة ذلك مع خطط الحكومة الوطنية ومساهمات الجهات المانحة الأخرى.

ندعو القطاع الخاص إلى:

- التعهد بمساهمات مالية لصندوق الشراكة العالمية للتعليم خلال مؤتمر التجديد في شهر حزيران/يونيو 2014.
- دفع، بشفافية جميع الضرائب المطبقة في البلدان النامية حيث تتحقق الأرباح ورفض قبول الإعفاءات الضريبية/ الحوافز والتسعير التحويلي والتهرب الضريبي واستخدام الملاذات الضريبية، وكلها يمكن أن تحرم الحكومات من الأموال للاستثمار في التعليم.
- ومجتمع مدني نلتزم بدعم الشراكة العالمية للتعليم وتتعهد بمساءلة الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات عن توفير التعليم للجميع. وسنشارك في صياغة ورصد خطط قطاع التعليم، والعمل على تضمين أصوات الأكثر فقرا وتهميشا. وسندعو لزيادة مخصصات التعليم، مع التركيز على ضمان الإنصاف والعدالة في المخصصات: سنضمن توزيعها على نحو فعال وشفاف وعادل من خلال الانخراط في رصد وتتبع الميزانية، والمناصرة وكسب التأيد.

ندعو جميع الجهات المانحة إلى:

- الالتزام الجماعي بتخصيص ما لا يقل عن 4 مليار دولار خلال 4 سنوات- أي مليار دولار أمريكي سنويا فقط، وكجزء صغير من الفجوات في الإنفاق الفعلي.

ندعو جميع الجهات المانحة الثنائية إلى:

- تقديم المزيد من الأموال للتعليم، أولا من خلال تخصيص 20% من جميع ميزانيات المعونة للتعليم، وثانيا، من خلال تخصيص ما لا يقل عن نصف ذلك للتعليم الأساسي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
- ضمان توفير المزيد من الأموال للتعليم من خلال تلبية التزامات طويلة الأمد والرامية إلى تخصيص 0.7% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات.
- زيادة مستويات التمويل الإنساني للتعليم، بما يتناسب مع حجم الحاجة، والمساهمة تدريجيا لتصل إلى الحد الأدنى لتخصيص 4% من المساعدات الإنسانية العالمية للتعليم.
- زيادة الأموال المخصصة للتعليم الأساسي، والبدء في إعادة توجيه الإنفاق لدعم جهود التعليم الوطني في البلدان ذات الدخل المنخفض، من خلال الدعم المتزايد للشراكة العالمية للتعليم: بالنسبة لبعض الجهات المانحة، يتم ذلك من خلال إعادة توجيه كبيرة كميات من المساعدات التي تنفق على التعليم للمناطق المحتاجة من حيث التعليم الأساسي في البلدان ذات الدخل المنخفض، كالمساعدات التي تنفق على المنح الدراسية والتكاليف المحتملة لدراسة الطالب.

ندعو حكومات جميع البلدان النامية إلى:

- زيادة تمويلها للتعليم من خلال تعهدات ملموسة ومحددة زمنيا. وعلى البلدان التي لم تصل بعد إلى هدف إنفاق 20% من الميزانيات الوطنية على التعليم، ونصفها للتعليم الأساسي، أن تحدد خطط للقيام بذلك كجزء من التزامها نحو التجديد.
- تحديد، وعلى وجه الاستعجال سبل زيادة الإيرادات المحلية، من خلال زيادة القاعدة الضريبية، وضمان تخصيص حصة منها، وبشفافية، للتعليم. وإصلاح الضريبة التصاعدية، ومكافحة التهرب الضريبي، وإبطال الإعفاءات الضريبية للشركات الكبيرة وإغلاق الثغرات الضريبية كإجراءات محددة التي ينبغي اتخاذها.²⁵ وفي الوقت نفسه، وفي البلدان ذات الموارد الطبيعية الجديدة والكبيرة، ضمان أن تدار هذه الأموال بكفاءة وشفافية، وأن يتم إنفاق حصة كبيرة منها على التعليم.
- ضمان أن تعالج خطط قطاع التعليم والميزانيات الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة والإنعاش. فعدم وجود الخطط والقدرات والموارد يجعل من الصعب على المدارس الحفاظ على الأطفال والشباب بأمان من خلال الاستمرار التدريس عند وقوع الأزمة أو إبلاغ المجتمعات حول المخاطر والإجراءات الواجب اتخاذها، وتعافي نظم التعليم بعد الأزمة.



عن هذا المنشور

“تمويل المستقبل: خطة عمل لتمويل الشراكة العالمية للتعليم” بحيث يتم تحديد كيفية استمرار الأزمنة في تمويل التعليم وتأصلها في حرمان الأطفال ومجتمعاتهم من الفرصة، ودور الشراكة العالمية للتعليم الهام في دعم الوصول وتحسين التعليم، ودعوة الجهات المانحة والبلدان النامية والقطاع الخاص للتعهد بتقديم دعم تجديد الشراكة العالمية للتعليم هذا العام وبذل جهود أوسع نطاقاً لزيادة تمويل وفرص التعليم.

شكر وتقدير

هذه الدعوة بالتحرك قادها جهد تعاوني من قبل عدد من أعضاء الحملة العالمية للتعليم، والزلاء الآخرين في المجتمع المدني، بالتنسيق من قبل إميلي لوري، جوزيف أوريلي وجو ووكر، ونود أيضاً أن نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم على إسهاماتهم وتعليقاتهم:

هيلي جودماندين وإيلسا أوستاغارد (الحملة العالمية للتعليم ومنظمة آيس في الدنمارك، وديفيد آرثر (منظمة أكشن أيد وعضو مجلس إدارة الشراكة العالمية للتعليم) وجوزيف أوريلي (صندوق إنقاذ الطفولة وعضو مجلس إدارة الشراكة العالمية للتعليم) وإميلي لوري (منظمة بلان الدولية)، وليتسيا سيلفيا كولوما (الحملة العالمية للتعليم - إسبانيا) وكارول كوبز (الحملة العالمية من أجل التعليم - فرنسا (بقيادة تحالف التضامن، وساندرا دفوراك (الحملة العالمية للتعليم ألمانيا - ألمانيا أوكسفام)، وتوني بيكر (منظمة ريزلتس/الولايات المتحدة) وجونز دان (منظمة ريزلتس/المملكة المتحدة)، وستيفن براون (المشروع العالمي للفقر)، ورشيدة ك. تشودري، وماتي كوهونين (منظمة أوكسفام الدولية)، ولوفغروف بيرني، وماريا خان، وسيسيليا سوريانو رينيه راي (ASPBAE رابطة آسيا والباسيفيك للتعليم الاساسي وتعليم الكبار) وأن باكوا (التحالف مناصرة سياسة التعليم في فانواتو)، ومنظمة ماهيش ليونارد شيشاير لدوي الإعاقة وجوليا مكجيون (الإعاقة الدولية، المملكة المتحدة)، يوانا زايد (منظمة تمكين الطفل/أفريقيا)، وهيدر سوندرز (منظمة بلان/المملكة المتحدة)، وشهرزاد عبدالاله وكجيسستي مو وكارولين بريس، وجو ووكر (طاقم الامانة العامة العالمية للحملة العالمية للتعليم) وكاميليا كروزو (حملة أمريكا اللاتينية للحق في التعليم) ومونيك فويو و اسبي نالوي (الدولية للتعليم) ورينادو خورخي سيف (حملة شبكة أفريقيا للتعليم للجميع -- ANCEFA)، وبرايث ايباه/الحملة العالمية للتعليم في غانا والبيروت كروتش (حملة التعليم للجميع في الأرجنتين) وإيلي جوين وكيلاش ساتيارثي (المسيرة العالمية ضد عمل الأطفال)، وكيفين روسيل (منظمة أوكسفام الدولية)، ورفعت صباح (الشبكة العربية لحقوق الإنسان / ANHRE).

References

- 1 اليونسكو 2013/14 تقرير الرصد العالمي: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع المرجع نفسه
- 2 اليونسكو، 2000، إطار عمل داكار، التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية
- 3 يشير مصطلح “التعليم الأساسي” هنا إلى تعريف لجنة المساعدة الإنمائية، والذي يتضمن عدة سنوات من التعليم في وقت مبكر والإنفاق على التعليم الأساسي للبالغين، وتمويل المدارس الابتدائية. وهذا يختلف قليلاً عن تصنيف الشراكة العالمية للتعليم التي تحتسب التعليم الابتدائي والإعدادي.
- 4 خفضت البلدان الأكثر فقراً تمويل التعليم الأساسي بنسبة 7٪ في المجموع، أو 149 مليون دولار أمريكي بين عامي 2010 و2011. معهد بروكينغز واليونسكو تقرير الرصد العالمي، تمويل التعليم العالمي: فرص لإجراءات متعددة الأطراف www.brookings.edu/~media/research/files/reports/2013/09/financing%20global%20education/basic%20education%20financing%20final%20%20webv2.pdf
- 5 اليونسكو 2013/14 تقرير الرصد العالمي: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع معهد بروكينغز واليونسكو تقرير الرصد العالمي، تمويل التعليم العالمي: فرص لإجراءات متعددة الأطراف
- 6 UN Financial Tracking Service (<http://fts.unocha.org>)
- 7 ورقة سياسات اليونسكو رقم 9- خلال شهر حزيران/يونيو 2013: “التعليم المدرسي لملايين الأطفال معرض للخطر بسبب التخفيضات في المساعدات” هنا <http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002211/221129E.pdf>
- 8 المرجع نفسه
- 9 اليونسكو، 2011، أهمية التعليم: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- 10 اليونسكو 2013/14 تقرير الرصد العالمي: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع
- 11 البحوث من أجل التنمية، عام 2013، الاستبعاد من التعليم: التكاليف الاقتصادية لتسرب الأطفال من المدارس في 20 بلدا <http://r4d.org/sites/resultsfordevelopment.org/files/resources/Exclusion-from-Education-Final-Report.pdf>
- 12 يرجى ملاحظة، تركز الشراكة العالمية للتعليم فقط على تأمين تمويل جزء من أجندة التعليم للجميع على نطاق أوسع، مع التركيز على تأمين التمويل للتعليم الأساسي والإعدادي. ومع عدم وجود التمويل المتاح في جميع مجالات التعليم،
- 13 تؤمن الحملة العالمية للتعليم بمواصلة الضغط على جميع الجهات الفاعلة لتوفير التمويل للتعليم للجميع بالكامل.
- 14 الشراكة العالمية للتعليم عام 2013، أهمية قيمة الشراكة العالمية للتعليم.
- 15 مراجعة دائرة التنمية الدولية وأوسايد حيث تم تقييم كلا الجهتين من حيث القيمة التمويلية، وعلاوة على ذلك، وردت الشراكة العالمية للتعليم من حيث أهميتها من “الناحية التمويلية” من قبل بعض الجهات المانحة
- 16 استناداً إلى الملاحظات المقدمة إلى مجلس الشراكة العالمية للتعليم خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2013 <http://www.globalpartnership.org/media/Board/2013-12-GPE-Board-Meeting-Report.pdf>
- 17 ستقوم الشراكة العالمية للتعليم بإصدار الأهداف المالية المتجددة، وتستند هذه المعلومات على خلفية الملاحظات المقدمة إلى الشراكة العالمية للتعليم خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2013. <http://www.globalpartnership.org/media/Board/Addis-2013/2013-12-GPE-Board-Meeting-Report.pdf>
- 18 هذا من شأنه رفع التمويل أعلى من المستويات الحالية لتلبية زيادة الاحتياجات والتغرات في الخطط القطرية المعتمدة والإيفاء بالالتزامات الجارية والجديدة خلال جولة التجديد.
- 19 التعليم لا يمكن أن ينتظر- دعوة إلى العمل، http://www.unicef.org/media/files/GPE-UNGA_call-to-action_September-2012-EN.pdf
- 20 لتحقيق ذلك، يرجى قراءة تقرير الحملة العالمية للتعليم 2013: أعباء مضيئة: تمويل التعليم للجميع من خلال الموارد المحلية. للتحميل: <http://www.campaignforeducation.org/en/resources>
- 21 المعونة المسيحية (2009): الأرباح الزائفة: سرقة الفقراء لإعفاء الأغنياء من الضرائب،
- 22 الحملة العالمية للتعليم 2013: أعباء مضيئة: تمويل التعليم للجميع من خلال الموارد المحلية
- 23 تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، شباط/فبراير 2013 ورقة سياسة 6: التعليم للجميع بأسعار معقولة - بحلول 2015 وما بعده
- 24 من الأهمية بمكان أن يتم دعم حكومات البلدان النامية في زيادة القاعدة الضريبية من خلال الجهات المانحة، والتي سوف تدعم استراتيجية التخلص من الاعتماد على المعونة: ولذا فإننا ندعو الجهات المانحة لتعزيز القدرات والدعم المالي والتقني لتطوير السلطات الضريبية في تلك البلدان.

صورة: تريتي، 10 أعوام، تنهياً للالتحاق بالمدرسة الابتدائية في بنغلاديش. فمن خلال المساعدة التي تقدم لتمويل تعليم سيتمكن الأطفال مثل تريتي من الذهاب للمدرسة والحصول على المهارات اللازمة لنمائهم وازدهارهم. © Akash/Panos Pictures. إنقاذ الطفل

